

إمكانات التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي

فلاح خلف علي الربيعي*

المقدمة

سوق العمل من العناصر المتخصصة الفنية والإدارية والأيدي العاملة الماهرة وشبه الماهرة من خلال تحليل كل من المتغيرات المؤثرة على جانب العرض وجانب الطلب في سوق العمل الليبي وفي مقدمتها التغيرات الديموغرافية والتغيرات في المستويات التعليمية وتوجهات السياسة التعليمية ونظام التعليم والتدريب والتغيرات في الهيكل الاقتصادي وهيكل القوى العاملة الى جانب تحديد مستويات البطالة، ومستويات الإنتاجية للحكم على مدى قابلية الناتج التعليمي على تلبية الشروط المطلوبة في سوق العمل، وبالتالي مدى نجاح السياسة الاقتصادية والسياسة التعليمية في تحقيق التوظيف الأمثل لرأس المال البشري الوطني. وتستخدم الدراسة أسلوب التحليل الهيكلي الذي يركز على تحليل النسب والعلاقات المختلفة بين مؤشرات التعليم ومؤشرات سوق العمل. وتعتمد الدراسة على بيانات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ومصرف ليبيا المركزي

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها الى المحاور الآتية :-

أولاً : الإطار النظري للعلاقة بين التعليم وسوق العمل.

ثانياً: اثر التحول الديموغرافي على توجهات التعليم وسوق العمل الليبي.

ثالثاً: مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

رابعاً: نمط التحول في الطلب على القوى العاملة.

خامساً: الإنتاجية.

سادساً: البطالة.

سابعاً : الاستنتاجات والمقترحات.

أولاً : التحليل النظري للعلاقة بين التعليم وسوق العمل

التعليم والعمل وجهان أساسيان للنشاط الإنساني في كل المجتمعات البشرية، فالتعليم هو عملية اكتساب المعارف والقدرات والتوجهات الاجتماعية والثقافية، وهو استثمار يهدف إلى زيادة التراكم في رأس المال البشري، بينما العمل هو المشاركة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بهدف إنتاج السلع والخدمات.

وشهد الفكر التنموي مرحلتين مهمتين في التعامل مع عنصر رأس المال البشري، امتدت المرحلة الأولى من نهاية الأربعينات حتى بداية عقد الستينات من القرن العشرين، وهيمنت فيها نظريات النمو الاقتصادي النيوكلاسيكية، التي اعتمدت على نموذج

* عضو هيئة تدريس/ ليبيا / جامعة عمر المختار /كلية الإدارة والاقتصاد /قسم الاقتصاد

هارود-دومار (Harrod-Domar) ونموذج روبرت سولو (Robert Solow) التي أكدت على أهمية عنصر رأس المال الطبيعي والمالي وأعطت أهمية ثانوية للعنصر البشري، واعتبرته من قبيل المعطيات (is given)، أو أن عرضه غير محدود و كبير المرونة، وترى هذه النماذج بأن تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية لا يحتاج سوى الى تمويل خارجي ضخم، وان توفير هذا التمويل هو السبيل الوحيد لتحفيز النشاط الاقتصادي، وخلق فرص التشغيل في تلك الدول لذا أطلق عليها نظريات النمو النابع من الخارج (Exogenous Growth Theories).

أما المرحلة التالية التي امتدت من بداية عقد الستينات من القرن العشرين ولحد الآن فهيمت فيها نظريات النمو الاقتصادي الحديثة التي اعتمدت على كتابات بول رومر (Paul Romer) وروبرت لوكاس (Robert Lucas) التي أكدت على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري^[1] باعتباره العنصر الحاسم في عملية التنمية، وربطت الاستدامة في عملية التنمية بمستوى التراكم في رأس المال البشري أو بمستوى مخزون رأس المال البشري، وأرجعت له الفضل الأكبر في معظم النجاحات التي تحققت في عدد من دول العالم وفي مقدمتها مجموعة النور الآسيوية، ونظرت هذه النماذج الى عملية التنمية والتقدم التكنولوجي باعتبارها مكونات داخلية تتوقف على الرصيد المتراكم من رأس المال البشري وعلى الرصيد المعرفي والمؤسسي والتنظيمي للمجتمع، ومدى قدرته على تعظيم الاستفادة من هذا الرصيد المتراكم في رفع مستوى الإنتاجية وإحداث التقدم التكنولوجي، ومن ثم النمو الاقتصادي المرغوب لذا أطلق عليها نظريات النمو النابع من الداخل (Endogenous Growth Theories). (العربي، 2007، 52)

وبناءً على مستوى العلاقة بين التعليم والعمل يصنف هاريسون ومايرز (Harbison&Mayers, 1964) دول العالم إلى أربعة مستويات من النمو الاقتصادي وكالاتي:-

1.1 الدول المتخلفة:

هي الدول التي تعاني من تخلف رأس المال البشري بسبب ضعف الوعي بالتعليم ومحدودية إمكانات المدارس وانتشار ظاهرة التسرب وارتفاع نسب الفاقد في التعليم وانخفاض معدلات القيد في المدارس التي تتراوح بين (5 - 40%) من الفئة العمرية (6 - 12 سنة) في المرحلة الابتدائية، ولا تتجاوز نسبة 3% من الفئة العمرية (12- 18 سنة) في المرحلة الثانوية، وأغلب دول هذه المجموعة لا يوجد بها جامعات والقليل منها فيها معاهد عليا .

(1) يقصد برأس المال البشري، عمليات الإنفاق على عملية إعداد البشر لأداء الوظائف من خلال المجالات التي تساهم في بناء الإنسان بديناً وعقلياً ومهارياً، من طفولته حتى بلوغه سن العمل، وتشمل الإنفاق على الصحة والتغذية والتدريب والتعليم، ويقيم رأس المال البشري بدلالة الدخل الإضافي الذي يولده هذا الاستثمار، ومن ثم يحكم على مدى جدواه الاقتصادية من خلال المقارنة بين معدل العائد على الاستثمار البشري ومعدل تكلفة عملية بناء رأس المال البشري.

2-البلاد النامية جزئياً:

وهي الدول التي بدأت بالاهتمام برأس المال البشري وقطعت فيه شوطاً محدداً، ويتميز التعليم فيها بالتطور السريع من حيث الكم على حساب نوعية التعليم ، إلا أنها ما تزال تعاني من انخفاض مستوى المخزون من رأس المال البشري، كما تعاني من ارتفاع نسب التسرب والفاقد من التعليم خاصة التعليم الابتدائي رغم عنايتها به، وانخفاض نسبة المقيدون بالمرحلة الثانوية ونقص أعداد المدرسين ، كما أنها تضم عدد من الجامعات ذات التوجه الإنساني والنظري .

3- الدول شبه المتقدمة:

هي الدول التي حققت زيادات ملموسة في رصيدها المتراكم من رأس المال البشري ويتميز التعليم فيها بأنه إلزامي لمدة 6 سنوات وترتفع معدلات القيد بها لتصل إلى نحو 80 %، ومشكلات التسرب والفاقد من التعليم أقل حدة من الفئتين السابقتين، والتعليم الثانوي متنوع و يهدف إلى الإعداد للتعليم الجامعي الذي يتميز في هذه البلدان بالارتفاع، إلا أن الجامعات تعاني من ازدهار الطلاب وضعف الإمكانيات المادية ونقص في أعداد هيئات التدريس .

4- الدول المتقدمة :

هي الدول التي قطعت شوطاً طويلاً في طريق التقدم وحققت مستوى اقتصادي متطور خاصة في مجال الصناعة وتزدهر بها حركة الاكتشافات العلمية ولديها رصيد كبير من رأس المال البشري من الكفاءات البشرية والقوى العاملة المؤهلة والمدربة، ويتميز التعليم فيها بارتفاع معدلات القيد في جميع مراحلها وارتفاع مستوى التعليم الجامعي والاهتمام بالكليات العلمية بدرجة تفوق الكليات النظرية مع الاهتمام بالبحث العلمي والاكتشاف والاختراع .

وبناءً على تلك الحقائق ، يمكن القول، أن مستوى التراكم في عنصر رأس المال البشري ، سينعكس والى حد كبير على درجة التوافق بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل في عدة نواحي من أبرزها ، عملية إعداد القوى العاملة المؤهلة الخبيرة، وتوظيف أساليب البحث العلمي وتقنياته في رفع مستوى الإنتاجية، وزيادة قدرة الأفراد على التكيف مع متغيرات العمل، والنمو الاقتصادي ، وتهيئة المواطن للثقافة الأرفع والأكثر قدرة على المنافسة والأكثر وعياً بحقوقه وواجباته المدنية، والأكثر مشاركة . و تظهر نتائج العلاقة بين التعليم والعمل في سوق العمل باعتباره المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، وتساهم تلك السوق في تخصيص الموارد البشرية بين المنشآت والصناعات والمهن والأقاليم للوظائف المختلفة عند معدلات أجر محددة. كما تساهم في تحديد مستويات التشغيل والبطالة والأجور، لذا يحتاج المخططون إلى قدر من المعرفة عن أسواق العمل ومؤشراتها وبيئتها والتحديات المستقبلية والآنية التي تواجهها وذلك لأهمية دورها في تخطيط القوى العاملة (الحاج، 2003، 4)

وتطرح الأدبيات، من الناحيتين النظرية والإمبريقية، تساؤلات عديدة حول علاقة التعليم بسوق العمل فالتعليم يزيد من فرص التوظيف غير أن هناك ما يعرف ببطالة المتعلمين في العديد من الدول التي تتناقض مع هذه المسلمة التي تتبناها مدرسة رأس المال البشري التي تدعم قدرة التعليم على زيادة قابلية التشغيل ، لكونه يزيد من فرص زيادة الدخل التي أثبتت ذلك من خلال حساب معدلات العائد من التعليم على المستويين الفردي والاجتماعي العام ويعود ذلك الى أن التعليم يرفع الإنتاجية وهو نظرياً (مبّرر ارتفاع الكسب) وبالتالي يحسن المركز التنافسي للمؤسسة أو لفرع الصناعة أو البلد المعني في نطاق العولمة (وديع، 2002، 2) غير أن ظروف أسواق العمل تشير الى وجود صعوبات عديدة تعترض عملية التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل، وتكاد هذه المشكلة أن تتحول الى ظاهرة عالمية، لا تقتصر على اقتصاد بعينه أو مجموعة اقتصادية دون غيرها، رغم تفاوت حداثتها وأبعادها بحسب التفاوت في قوة أو ضعف الاقتصاد وفي طبيعة السياسات الاقتصادية المستخدمة ومستوى التراكم في رأس المال البشري ، ووتائر النمو الاقتصادي المتحققة والشوط الذي قطعتة عملية التنمية في مراحلها المختلفة. وتعزى تلك المشكلة الى عدد من العوامل من أبرزها (عبد الخالق ، 2005) :-

- 1- البعد الموضوعي المتمثل بطبيعة سوق العمل التي تتطور بسرعة أكبر من تطور نظام التعليم والتدريب.
 - 2- أداء السياسات الاقتصادية الكلية الذي ينعكس على أداء قطاع التعليم وبخاصة في ظروف الركود وما يرافقها من عجز في الموازنة العامة وضغط الإنفاق العام وبخاصة الإنفاق المخصص لقطاع التعليم، كما يرافق تلك الظروف عجزاً في الميزان التجاري يؤدي الى تخفيض قدرة سوق العمل على استيعاب المشتغلين وبالتالي زيادة معدلات البطالة .
 - 3- العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة ومستويات الإنفاق على التعليم التي تنجم عن تأثير المضاعف، فزيادة الإنفاق على التعليم كمتغير استثماري تساهم على المدى الطويل في رفع معدلات النمو الاقتصادي من ناحية، وتزيد من معدلات استيعاب القوى العاملة مخرجات النظام التعليمي وتخفف البطالة
 - 4- يساهم التضخم وتدهور مستويات المعيشة في إضعاف حافز أعضاء هيئات التدريس على تطوير التعليم ، كما يؤدي الى تدهور شروط العمل وعائد العمل وتراجع قناعة الأفراد بإمكانية تأمين مستقبلهم عن طريق التعليم واكتساب المهارات ، كما سيتأثر عرض الخريجين بمستويات الأجور والرواتب، ومستوى الإنفاق الحكومي على قطاعي التعليم والصحة.
 - 5- أدت العولمة وتحرير التجارة والتقدم التكنولوجي إلى تغيير متطلبات سوق العمل التكنيكية والمهنية.
- فزادت الفجوة بين مستويات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل كنتيجة لارتفاع مستويات جودة الأداء والمعرفة التقنية والمهنية ومستويات التدريب والخبرة المطلوبة لأغراض التوظيف، وساهمت هذه التطورات في زيادة الاهتمام بتطوير رأس المال البشري وجعلته العنصر الرئيسي في عملية الإنتاج، كما أدت إلى حدوث ثورة في أنماط الطلب على العمل ورفع مستوى أجور العمالة المدربة والماهرة.

- 6- أدى تطبيق برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي إلى تخفيض فرص التوظيف في الأجهزة الحكومية.
- 7- ساهمت ظروف الحروب وعدم الاستقرار السياسي في الدول النامية وبخاصة في الدول العربية ، في استنزاف قواها العاملة ،وتخفيض معدلات الادخار وهروب الاستثمارات الأجنبية، والتأثير سلبا على قدرتها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مما أثر بالتالي على قدرة تلك الدول على مواجهة متطلبات الإنفاق على التعليم والتدريب المهني.
- 8- ساهمت سياسة مجانية التعليم في تخفيض نوعية التعليم وازدياد أعداد الخريجين غير المؤهلين لمتطلبات أسواق العمل، فبالرغم من أن تبني تلك السياسات جاء لتخفيض مستويات الحرمان من التعليم والتدريب إلا أنها أدت إلى إهمال الجانب النوعي للتعليم والتركيز على النواحي الكمية ، فأزداد عدد الخريجين غير المؤهلين لتلبية شروط سوق العمل الأمر الذي أدى الى شيوع البطالة بأشكالها المختلفة سواء البطالة السافرة أو المقنعة.
- 9- أدى التراجع عن أساليب التخطيط بشكل عام وتخطيط القوى العاملة بشكل خاص الى التخلي عن الالتزام في وضع الخطط التفصيلية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل للربط بين التعليم والتدريب وفرص العمل .
- 10- القصور في سياسات وبرامج التدريب المهني أدى إلى الدفع بمخرجات ليست عليها طلب سوق العمل.
- 11- القصور في سياسات وبرامج التدريب المهني وعشوائية التدريب، وعدم التنسيق بين تلك المراكز وعدم توافر مصرف للمعلومات عن سوق العمل واحتياجاته من المهن المختلفة إلى التدريب على مهن لا يحتاج إليها سوق العمل، ونتيجة لذلك أخذت مراكز التدريب المهني ذاتها تساعد على زيادة الاختلال في سوق العمل، عندما تدفع سنويًا بمخرجات تدريب ليست عليها طلب في سوق العمل مما يؤدي الى زيادة أعداد البطالة، و فقدان الثقة بدور مراكز التدريب المهني، فضلا عن إهدار المال والجهد المنفق عليها.
- 12- ساهمت العادات والتقاليد والمظاهر الأخرى للسلوك الاجتماعي في تكريس ظاهرة الاختلال في سوق العمل وبخاصة في الدول العربية، من خلال وضع القيود الاجتماعية التي أدت إلى التقليل من أهمية زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتركز المشتغلين في الأجهزة الحكومية وتضخم الجهاز الإداري، كما دفعت صانعي السياسات التعليمية إلى الاستجابة للشروط الاجتماعية وأن كانت مخالفة لشروط سوق العمل.

ثانياً :- اثر التحول الديموغرافي على توجهات التعليم

وسوق العمل الليبي :-

تؤثر العوامل الديموغرافية على جانب العرض في سوق العمل من خلال الزيادة في معدلات النمو السكاني ، والزيادة في وتيرة التحضر، الهيكل العمري ، التي تنعكس على معدل المشاركة في سوق العمل وزيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة. وتوزيع السكان حسب الحالة التعليمية . (الحاج، 2003 ، 5) ، كما تؤثر العوامل الديموغرافية على النظام التعليمي من خلال تأثيرها على توزيع السكان حسب الحالة التعليمية ، فيحدد

التوزيع العمري للسكان الفئات الموازية للمراحل التعليمية والكم المطلوب من المرافق والموارد التعليمية ، كما يترتب على الزيادة في معدل النمو السكاني الحاجة الى توفير المزيد من هذه المرافق ، وفي حالة عجز الإمكانيات الاقتصادية عن توفير هذه المرافق والموارد ، تتفاقم مشكلات الأمية وازدحام الفصول التعليمية والضغط على الجامعات بأعداد كبيرة والاهتمام في كافة المراحل التعليمية بالنواحي الكمية على حساب النواحي النوعية مما يترتب عليه إهدار الاستفادة من الموارد البشرية وضعف التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وانتشار البطالة وغيرها من المشكلات ، كما تنبع أهمية المؤشرات السكانية من استخدامها في رسم السياسات وتخطيط الموارد البشرية ، وتهيئة المؤشرات الضرورية لخطط التنمية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، وبالتالي توجيه السياسة العامة للدولة والسياسات القطاعية كالتعليم والتشغيل، والتعرف على الاتجاهات السكانية السائدة واللاحقة. إضافة إلى دراسة وتحليل العلاقات المتبادلة بين المتغيرات السكانية وبين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية . (2 ، 2002 ، ACHY ،

1- تطور المؤشرات الديموغرافية في ليبيا:

زاد عدد السكان الليبيين من 2,052,372 نسمة في العام 1973 إلى 3,231,059 نسمة في العام 1984 وإلى 4,389,739 نسمة عام 1995 ، وتشير بيانات الجدول (1) إلى أن عدد السكان الليبيين قد وصل إلى 5,323,991 نسمة في العام 2006 ، وقد اقترنت هذه الزيادة في عدد السكان بزيادة في معدلات التحضر التي وصلت في العام 2004 إلى حوالي 85% من مجموع السكان، وجاءت هذه الزيادة في عدد سكان المناطق الحضرية (الساحلية) نتيجة لزيادة تدفقات الهجرة من المناطق الصحراوية والريفية. أدت هذه الزيادة في معدلات التحضر إلى حدوث نوع من التحول الديموغرافي ساهم في تخفيض معدل نمو السكان الليبيين ، فقد شهد هذا المعدل انخفاضاً ملحوظاً خاصة خلال الفترة 1995 – 2006 حيث بلغ 1.77% بعد أن كان يبلغ 4.21% خلال الفترة 1973 – 1984 و 2.83% خلال الفترة 1984 – 1995 ، وساهمت هذه الزيادة في معدلات التحضر وما رافقها من اهتمام بالنواحي الصحية و في تنظيم الأسرة وتحديد النسل ، وفي تخفيض معدلات الخصوبة، وتخفيض معدلات الولادات الخام وتراجع معدلات الوفيات الخام وزيادة متوسط العمر المتوقع ، فضلا عن التأخر الذي حدث في سن الزواج لدى الشباب بسبب ارتفاع تكاليف الزواج وارتفاع معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل ، فقد انخفضت نسبة المتزوجين من السكان في الفئة العمرية 15 فما فوق من قرابة 70% في العام 1973 إلى 41% في العام 2006 وبذلك وصلت نسبة العزاب إلى أكثر من 54% من السكان 15 فما فوق في هذا العام ، في حين لم يشكل العزاب إلا نسبة 22% في عام 1973 من نفس الشريحة السكانية (كعبية والمجبري ، 2006 ، 5) . ومن الطبيعي أن تنعكس آثار تلك التحولات على معدلات المشاركة في سوق العمل وعلى توزيع قوة العمل بين القطاعات وكذلك على زيادة معدلات البطالة في المناطق الحضرية، وتساهم في توسيع نطاق الأنشطة غير الرسمية، والأنشطة الهامشية ، ويمكن تتبع هذه التطورات الديموغرافية في الجداول الآتية :-

جدول (1) تطور عدد السكان خلال الفترة 1973-2006 (مليون نسمة)

السنة	الليبيين	غير الليبيين	مجموع السكان
1973	2.05	0.197	2.25
1984	3.23	0.412	3.64
1995	4.40	0.409	4.80
2006	5.32	0.349	5.67
الفترة	معدل النمو للسكان الليبيين %		
1984 - 1973	4.13		
1995 - 1984	2.81		
2006 - 1995	1.73		

المصدر: 1- أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان للأعوام 1973، 1984 ، 2- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان للأعوام 1995 ، 2006.

جدول (2) تطور المؤشرات الديموغرافية النسبي للسكان الليبيين خلال الفترة 1970-2005

الفترة	معدل المواليد الخام	معدل الوفيات الخام	معدل الخصوبة الكلية	متوسط العمر المتوقع	معدل وفيات المواليد
1975-1970	49	14.8	7.59	52.8	117
1980-1975	47.3	12.7	7.38	57.4	63
1985-1980	45.6	10.9	7.18	62.2	47
1990-1985	31.8	5.3	5.65	66.7	36.9
1995-1990	24.6	4.2	4.1	70.1	26.8
2000-1995	23.2	4.2	3.43	71.6	23.6
2005-2000	23.2	4.2	3.02	72.8	20.7

المصدر: 1- أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان للأعوام 1973، 1984 ، 2- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان للأعوام 1995 ، 2006

جدول (3) التوزيع النسبي للسكان الليبيين حسب الحالة الزوجية خلال الفترة 1973-2006

الحالة الزوجية	1973	1984	1995	2006
عزاب	21.6	38.5	52.7	54.6
متزوجون	69.5	54.8	42.4	40.8
مطلقون	2.6	1.8	1.1	1.1
أرامل	6.3	4.9	3.8	3.5
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: 1- أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان للأعوام 1973، 1984 ، 2- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان للأعوام 1995 ، 2006

2. الهيكل العمري للسكان الليبيين:

أدى الانخفاض في معدل النمو السكاني الى تغيير الهيكل العمري للسكان الليبيين خلال الفترة 1973-2006 لصالح الفئة العمرية 15-64 ، بعد أن اتجهت نسبة السكان من الفئة العمرية (0-14) نحو الانخفاض متخذة مسارا تنازليا فبعد أن كانت تبلغ 51.4% في العام 1973 انخفضت هذه النسبة في العام 1984 إلى 49.9% ثم تراجعَت ثانية إلى 39.1% في العام 1995 واستمرت في هذا الاتجاه التنازلي في العام 2006 لتصل إلى 32.4% من جملة السكان ويمكن متابعة تلك التغيرات من بيانات الجدول (4) في مقابل ذلك اتجهت نسبة السكان من الفئة العمرية (15-64) نحو الارتفاع متخذة مسارا تصاعديا، فبعد أن كانت حوالي 44% في العام 1973 ارتفعت إلى حوالي 47% في العام 1984 ثم إلى 57% في العام 1995 ثم وصلت إلى 63% في العام 2006 . يأتي هذا الاتجاه في التغيير في الهيكل العمري ليؤكد على انخفاض معدلات الخصوبة، ورغم النتائج الايجابية التي يحققها هذا الاتجاه خلال الأمد القصير ، نتيجة ارتفاع نسبة المشاركين في سوق العمل وانخفاض عبء الإعالة بين السكان وتخفيض نسبة الإنفاق الاستهلاكي لما يمثله فئة صغار السن (0-14) من عبء على المجتمع لتوفير ما يلزمهم من السلع والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية. ولكن من ناحية ثانية فإن هذه الفئة تشكل في الأمد الطويل مورد بشري مستقبلي مهم، إذا أحسن إعداده وتأهيله ، أما إذا لم يتحقق ذلك فإنه سيشكل ضغطا كبيرا على سوق العمل لكونه لا يتناسب مع القابليات الاستيعابية المحدودة للأنشطة الاقتصادية وبخاصة قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، مما يترتب عليه إهدار الاستفادة من الموارد البشرية وتعقد مهمة مخرجات النظام التعليمي في الحصول على فرص العمل وبالتالي تعقد مهمة التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وانتشار ظاهرة البطالة المقنعة والسافرة وبخاصة بين الخريجين

جدول (4) التوزيع النسبي للسكان الليبيين حسب الفئات العمرية خلال الفترة (1973-2006)

الفئات العمرية	1973			1984			1995			2006		
	ذكور	إناث	جملة									
14-0	51.0	52.0	51.4	49.6	50.1	49.9	39.0	39.1	39.1	31.4	33.2	32.3
64-15	44.7	43.9	44.3	46.8	46.3	46.5	57.1	57.0	57.0	63.9	62.4	63.2
65 فأكثر	4.3	4.1	4.2	3.6	3.6	3.6	3.9	3.9	3.9	4.6	4.4	4.5
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : 1- أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان للأعوام 1973، 1984 ، 2- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان للأعوام 1995 ، 2006.

3- معدل المشاركة في سوق العمل

تركت عملية التحول الديموغرافي آثار مباشرة على معدل المشاركة في قوة العمل ، الذي يعتمد على طبيعة التغيرات في الهيكل العمري للسكان من ناحية والتغيرات في كل

من معدل الخصوبة ومعدلات المواليد ومعدلات الوفيات [2] التي تنعكس بدورها على حجم السكان، وتظهر آثار تلك التغيرات في الأمد الطويل عادة، ومن دراسة وتحليل معدل المشاركة في قوة العمل في ليبيا خلال الفترة (1973-2006) في الجدول (5) يتضح حدوث زيادة في العنصر الشبابي من الأفراد العاملين اقتصادياً من 423.614 في العام 1973 إلى 680.994 في العام 1984 ثم إلى 1,025,085 في العام 1995 وصل إلى 1,635,783 في العام 2006 ، أن هذا الاتجاه التصاعدي في معدل المشاركة في قوة العمل شكل ضغطاً كبيراً على القدرة الاستيعابية المحدودة للأنشطة الإنتاجية الرئيسية وبخاصة قطاع الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية والقطاع النفطي ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الإعاقة وتزايد ضغوط العرض في سوق العمل مع اتساع قاعدة السكان في سن العمل ، وليست الزيادة في العنصر الشبابي هي الميزة الوحيدة لسوق العمل الليبي، بل شهدت الفترة الأخيرة تزايداً في العنصر النسائي أيضاً حيث وصلت نسبة مشاركة المرأة إلى حوالي 20% من مجموع الإناث في العام 2006 ، وتزامنت تلك الزيادة مع انخفاض في فرص العمل المتاحة في سوق العمل حيث تعمل معظم العاملات المتعلقات في قطاع الخدمات، والقطاع الحكومي و المؤسسات المملوكة للدولة. لذا أصبحت قطاعات الخدمة الاجتماعية وتحديداً قطاع التعليم المجال الرئيسي لاستيعاب النساء المشاركات في سوق العمل. ونتيجة لهذه التطورات أتجه معدل الإعاقة نحو الانخفاض من حوالي 4 في العام 1973 إلى حوالي 2 في العام 2006.

جدول (5) تطور نسبة المشاركة في سوق العمل الليبي خلال الفترة (1973-2006)

السنة	السكان 1	العاملون اقتصادياً 2	غير العاملين اقتصادياً 3	نسبة المشاركة %		المجموع	نسبة الإعاقة 3/2
				ذكور	إناث		
1973	2,052,372	423,614	1,628,758	37.3	3	20.6	3.8
1984	3,231,059	680,994	2,550,065	36	5.6	21.1	3.7
1995	4,389,739	1,025,085	3,364,654	37.4	8.8	23.4	3.3
2006	5,323,991	1,635,783	3,688,208	41.5	19.7	30.7	2.3

المصدر : 1- أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان للأعوام 1973، 1984 ، 2- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان للأعوام 1995 ، 2006.

4. توزيع السكان حسب الحالة التعليمية:

إن دراسة توزيع السكان حسب الحالة التعليمية تلقي الضوء على الكثير من الظواهر خاصة إذا درس الهيكل التعليمي للسكان مع بعض المتغيرات الأخرى كالسن والمهن والنشاط الاقتصادي. ودراسة المستوى التعليمي مع الحالة المهنية أو النشاط

(2) - معدل الخصوبة العام = متوسط عدد الأطفال المولودين أحياء / عدد النساء في سن الحمل (15-49) × 100

- معدل الولادة العام = عدد المولودين أحياء خلال العام / عدد السكان منتصف العام × 100

- معدل الوفيات العام = عدد الوفيات خلال العام / عدد السكان منتصف العام × 100

الاقتصادي الذي يفيد في التعرف على مستوى التطور الاقتصادي الذي وصل إليه البلد. وتمثل التطور في الرصيد التعليمي للسكان الليبيين في المعدلات المتصاعدة للالتحاق المدرسي الصافي في المراحل التعليمية المختلفة نتيجة لتوسيع القاعدة التعليمية وتوفير البنية الأساسية والإطار التدريسي ، نتج هذا التصاعد عن مصدرين . الأول :الاتجاه التصاعدي في معدلات الالتحاق التي شهدها المستوى الإعدادي والثانوي والعالى .

والثاني: نتج عن التطور النوعي، الذي سبب الارتفاع الحاد في معدلات قبول الإناث ونتاجت هذه الزيادة عن مصدرين أساسيين:-

الأول : هو الاتجاه التصاعدي في معدلات الالتحاق التي شهدها المستوى الإعدادي والثانوي والعالى ، فقد ارتفعت تلك المعدلات في المستوى الابتدائي من 73.5% في العام 1973 إلى 79% في العام 1995 ثم إلى 97% في العام 2001 ، وفي المستوى الإعدادي ارتفعت تلك المعدلات من حوالي 18% في العام 1973 إلى 66% في العام 1995 ، ثم إلى 76% في العام 2001 ، وفي المستوى الثانوي ارتفعت من 7.6% في العام 1973 إلى حوالي 45% في العام 1995، ثم إلى 61.4% في العام 2001 وفي المستوى العالى ارتفعت من 4% في العام 1973 إلى 16.6% في 1995 ثم إلى 17.6% في العام 2001.

والثاني : جاء نتيجة التطور النوعي، الذي سبب الارتفاع في معدلات قبول الإناث في المدارس مما يشير الى وجود تقدم ملحوظ في نظرة المواطن الليبي لأهمية تعليم المرأة، فقد ارتفعت معدلات التحاق الإناث في المستوى الابتدائي من 63.3% في العام 1973 إلى 69% في 1995 ، ثم إلى 84% في العام 2001 وارتفعت في المستوى الإعدادي من حوالي 12% في العام 1973 إلى 49.1% في 1995 ، ثم إلى حوالي 51% في العام 2001 ، و في المستوى الثانوي ارتفعت من 5% في العام 1973 إلى حوالي 54% في 1995 ، ثم إلى حوالي 64% في العام 2001 ، أما في التعليم العالى قد ارتفعت من 1% في العام 1973 إلى حوالي 50.3% في 1995، ثم إلى 59.1% في العام 2001 ، وأدت هذه التطورات إلى حصول تقارب كبير مع معدلات التحاق الذكور في كل من الإعدادي والثانوي والتفوق على الذكور في كل من المستوى الابتدائي وفي التعليم العالى. وواجهت اتجاهات التوسع الكمي في التعليم في بعض التخصصات عدد من المشكلات التي قد تحد من هذا التوجه إذا لم تجد الحلول المناسبة ومن ابرز تلك المشكلات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1999، 127)

جدول (6) معدلات الالتحاق الصافي للسكان الليبيين في مراحل التعليم المختلفة

2001		1995		1973		المستوى الدراسي
نسبة الإناث	معدل الالتحاق	نسبة الإناث	معدل الالتحاق	نسبة الإناث	معدل الالتحاق	
84	97	69.0	79	63.3	73.5	الابتدائية
50.8	76.1	49.1	66.1	11.7	17.9	الإعدادية
63.5	61.4	54.1	44.9	5.0	7.6	الثانوية
59.1	17.6	50.3	16.6	1	4	التعليم العالى

المصدر:- 1-الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق "ليبيا " نتائج التعداد العام للسكان لعام 1973، وعام 1995 " 2-المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم " تنمية القوى البشرية في الوطن العربي في مجالات التربية والثقافة والعلوم ومحو الأمية " تونس 2006

أ- ظهور مشكلة ضيق الطاقات الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي وظهور مشكلة الضغط على البنية التحتية التعليمية الحكومية وبخاصة في العاصمة طرابلس والمراكز الحضرية الرئيسية ، نتيجة للنمو السريع في أعداد المتقدمين لتلك المؤسسات مقارنة بإمكانياتها المحدودة من حيث البنايات والكوادر العلمية، ونظرا لكون الحكومة تتحمل عبء تمويل هذه المؤسسات و بنسبة تزيد عن 90 % ، وهناك مساهمة ضئيلة للقطاع الخاص وبخاصة في مجال تمويل التعليم العالي ،

ب- أسهم الانخفاض في الإنفاق على التعليم في انخفاض نوعية الناتج التعليمي ، نتيجة تبني الحكومة للسياسات الانكماشية الهادفة الى تقليص نسب العجز في الموازنة العامة، الأمر الذي أدى الى تقليص التخصيصات الاستثمارية لجميع القطاعات، بما في ذلك قطاع التعليم حيث بدأ الشق الاستثماري بالتراجع، فتراجعت التخصيصات الاستثمارية الموجهة نحو تطوير البنية التحتية المتعلقة بالأبنية المدرسية والجامعات والمعاهد وعمليات تطوير المناهج وضعف مستويات الاستثمار في المجالات المتعلقة بتطوير النواحي النوعية لأعضاء هيئات التدريس والكوادر المسؤولة عن التدريب ، و مقابل ذلك استمر الشق الجاري بالصعود المتواصل لتغطية النفقات المتعلقة بضمان استمرار هذه المؤسسات بالعمل كمصاريف الصيانة والتصليح ومرتببات المعلمين وأعضاء هيئات التدريس في الجامعات، كما جاء هذا الارتفاع كنتيجة لتزايد أعداد وأعضاء هيئات التدريس وارتفاع معدلات التضخم من ناحية ثانية.

ومن الطبيعي أن يؤدي هذا التوجه الى انخفاض الكفاءة الداخلية لمخرجات النظام التعليمي من حيث القابليات المعرفية والتكنيكية والمهارية، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك الى انخفاض مستوى المؤهلات والمهارات المعروضة في سوق العمل. وقد ساهم ضعف الإنفاق على التعليم الى انخفاض نوعية الناتج التعليمي الذي سيؤدي الى تدهور في مستوى الإنتاجية والناتج المحلي الإجمالي . (غنيمة ، 2001، 208).

جدول (7) تطور نسبة الأنفاق العام على التعليم خلال الفترة 1973-2005 (سنوات مختارة)

السنة	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	كنسبة من الأنفاق الحكومي (%)
1973	4.5	15.3
1975	5.9	15.6
1980	4.5	7.8
1985	7.1	13.6
1990	6.8	28
1995	6.6	16.7
2000	4.6	9.4
2005	2	2.3

(1) الفترة (1973-1995) الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " تقرير التنمية البشرية في ليبيا 1999 المصدر:- الفترة (1995-2005) مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي للسنوات المذكورة

ثالثا : مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل

يتأثر الطلب على العمل بظروف القطاع الإنتاجي وبحالة النشاط الاقتصادي وبمستوى الطلب الكلي و بالظروف الاجتماعية السائدة وبالمحيط الخارجي للبلد. كما يتأثر بالإطراف المشاركة في سوق العمل، وبأساليب الإنتاج المستخدمة وهل هي كثيفة الرأسمال أم كثيفة العمل وبمستوى الإنتاجية. ويمكن استخدام مستوى الطلب على العمل كمؤشر للحكم على نوعية مخرجات التعليم والتدريب ودرجة الاندفاع منها في تغطية احتياجات سوق العمل من العناصر المتخصصة الفنية والإدارية والأيدي العاملة الماهرة وشبه الماهرة ، وبالتالي فإن جودة نوعية تلك المخرجات تعكس وجود مستوى عالي من التنسيق بين متطلبات سوق العمل ومخرجات النظام التعليمي أو قوة الارتباط بين التخطيط المادي وتخطيط الموارد البشرية والقوى العاملة. وتحليل العلاقة بين مخرجات التعليم والطلب على العمل في السوق الليبي سنتناول بالتحليل كل من التوزيع النسبي لمخرجات التعليم حسب التخصصات العلمية والهيكل المهني لقوة العمل :

1-التوزيع النسبي لمخرجات التعليم حسب التخصصات العلمية

يتبين من بيانات الجدول (8) ما يأتي :-
أ- أن نسبة الفئة المهنية الماهرة وشبه الماهرة قد بلغت 62.5% كمتوسط للفترة (1990-2000) وهم خريجو معاهد التعليم والتدريب الفني والمهني المتوسط ومعاهد التدريب المهني الأساسي، غير أن نصف هذه النسبة أي حوالي 31% هم خريجو تخصصات المهن الإدارية والمالية، وتعد هذه النسبة مرتفعة جدا بالمقارنة مع احتياجات سوق العمل للكوادر الفنية والمهنية المتخرجة من الأقسام العلمية والفنية والتطبيقية.
ب-بلغت نسبة خريجو الجامعات حوالي 18% كمتوسط للفترة (1990-2000)، وتضم هذه النسبة قسم من الكوادر المهنية والفنية والإدارية المتخصصة وتعد هذه النسبة منخفضة بالمقارنة مع احتياجات سوق العمل لهذا النوع من الكوادر هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن أضعاف هذه النسبة يعني أن 82% من الملتحقين بالتعليم خلال الفترة لم يتمكنوا من إكمال تعليمهم الجامعي، لضعف مستويات تحصيلهم الدراسي في الغالب، وتمثل هذه النسبة خريجو معاهد إعداد المعلمين والمعلمات ومراكز التعليم والتدريب الفني والمهني المتوسط والأساسي.

ج-يشكل العنصر النسائي حوالي 50% من مجموع الخريجين، وتفرض الظروف الاجتماعية اتخاذ إجراءات خاصة في تشغيل هذا العنصر، مثل التوظيف في الأعمال الإدارية والخدمية وبالقرب من محل الإقامة، وفي أعمال ربما لا تتناسب مع مستوى تأهيلهم وتدريبهم، وهذا الاتجاه من شأنه أن يزيد من نسب البطالة المقنعة للقوى العاملة. (الشريف ، 2000 ، 83)

د- يواجه خريجو الأقسام العلمية والفنية والتطبيقية صعوبات في الدخول إلى سوق العمل وخاصة في النشاط الخاص بسبب نقص خبرتهم وضعف تحصيلهم العلمي والتطبيقي في الأمور ذات الصلة بالتخصص والمهنة -ويعود ذلك في الغالب إلى هيمنة التعليم والتدريب النظري على مجال دراستهم وضعف التطبيقات العملية أو غيابها بسبب نقص الورش والمعامل والمواد المعملية اللازمة لأجراء التطبيقات - فضلا عن المنافسة الشديدة من قبل العمالة الوافدة، مما يؤدي إلى عزوف بعض القطاعات عن تشغيلهم، ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة بوضوح في الأنشطة التي يعتمد الطلب فيها على المؤهلات الفنية والخبرة العملية للمشتغل، مثل أعمال الحدادة والنجارة والسمكرة وطلاء وميكانيكا السيارات. (الفارس، 25، 1996)

أن استمرار الاتجاه الحالي من شأنه أن يعمق الاختلال بين مخرجات النظام التعليمي من ناحية ومتطلبات سوق العمل ومستوى التنمية الاقتصادية من ناحية ثانية، كما سيؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمل واختلال هيكل الأجور بما في ذلك تراجع العائد الاقتصادي الفردي الاجتماعي للتعليم .

الجدول (8) تطور خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية خلال الفترة 1990-2000

المستويات التعليمية والتدريبية	1990	1995	2000
	%	%	%
جامعات ومعاهد عليا	15.5	17.7	21.2
إعداد المعلمين والمعلمات	22.4	19.7	16.0
تعليم وتدريب فني ومهني متوسط	44.4	44.0	43.4
تدريب مهني أساسي	17.7	18.6	19.4
المجموع العام	100	100	100

المصدر:- 1-اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتدريب والتكوين المهني "مسيرة التعليم والتدريب في الجماهيرية العظمى 1969-1999"
2-علي مصطفى الشريف" التوسع في التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل"مجلة البحوث الاقتصادية ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، العدد الأول والثاني، 2000

على الرغم من الزيادة في نسب الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي بصورة مطردة ، إلا أن النسب الواردة في الجدول (9) تشير إلى نسبة كبيرة من الطلاب في ليبيا قد فضلوا التوجه نحو الكليات الإنسانية (كليات الآداب والعلوم الاجتماعية والقانون والاقتصاد والدراسات الإسلامية) على التوجه نحو كليات العلوم التطبيقية (الطب ، الهندسة، العلوم ، الزراعة) حيث وصلت هذه النسبة أقصى مستوى لها في العام الدراسي 1994/1995 ، حيث وصلت إلى 70.3% بعد أن كانت في العام الدراسي 1992/1993 حوالي 55% ثم انخفضت قليلا في العام 2001 لتصل إلى 64.2% .

وهناك مجموعة من العوامل ساهمت في الوصول إلى هذه النتيجة ، يقف في مقدمتها ضعف التحصيل العلمي والمعرفي للتلاميذ، الذين لم يتمكنوا من الحصول على مجاميع تؤهلهم للدخول إلى الكليات العلمية التطبيقية، وتراجع العائد الاقتصادي الفردي للتعليم، نتيجة لانخفاض مستوى الأجور مقارنة بالجهود التي تبذل في الحصول على

الشهادة الذي دفع قسم كبير من الطلبة الى تفضيل الكليات الإنسانية التي يهيمن عليها التعليم النظري على الكليات التطبيقية. وتتدخل العادات والتقاليد والعوامل الاجتماعية لتدفع القسم الأكبر من الإناث إلى تفضيل الكليات الإنسانية والاجتماعية. وفي هذا السياق لا يمكن التقليل من أهمية الانخفاض الكبير الذي طرأ في الأنفاق على التعليم والتدريب منذ بداية عقد الثمانينات مقارنة بالتوسع الكبير الذي طرأ على معدلات الالتحاق بالتعليم، إذ أن هذه الفجوة بين معدلات الالتحاق و معدلات الأنفاق على التعليم، دفعت صانعي السياسات التعليمية إلى تفضيل التوسع في الكليات النظرية الإنسانية والاجتماعية التي تستوعب المئات من الطلبة ولا تحتاج إلى مباني ذات مواصفات خاصة، مزودة بالورش والمعامل والتجهيزات المعملية، كما أن هذه الكليات يمكن أن تسير بعدد محدود من أعضاء هيئة التدريس (فنيش، 1998، 77)

وقد ساهمت كل تلك العوامل في خلق الصعوبات في تغطية احتياجات الأنشطة الإنتاجية والخدمية المختلفة من مخرجات التعليم والتدريب، كما أضاف هذا الاتجاه أعباء كبيرة على سوق العمل وعلى موازنة الحكومة في استمرار التزام الدولة بتعيين الخريجين، كما أنه عمق من مشكلة الاختلال في هيكل القوى العاملة.

جدول (9) التوزيع النسبي لخريجي الجامعات الليبية حسب التخصصات العلمية للفترة 1993-2001

السنة	العلوم الطبيعية والتطبيقية	العلوم الإنسانية والاجتماعية	المجموع
1993	44.49	55.51	100
1994	36.1	63.9	100
1995	29.65	70.35	100
2001	35.8	64.2	100

المصدر:- 1- احمد فنيش وآخرون "التعليم العالي في ليبيا" الهيئة القومية للبحث العلمي في ليبيا، طرابلس، 1998
2- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "تنمية القوى البشرية في الوطن العربي في مجالات التربية والثقافة والعلوم ومحو الأمية" تونس 2006

2- الهيكل المهني لقوة العمل :

يعكس الهيكل المهني لقوة العمل طبيعة العلاقة بين مخرجات التعليم والتدريب والقوى العاملة، وبالتالي مستوى التنسيق بين متطلبات سوق العمل ومخرجات النظام التعليمي. ولتحليل الهيكل المهني لقوة العمل نستعين بمجموعة من الجداول وكالاتي :-
أ- من الجدول (10) الخاص بتوزيع المشتغلين الليبيين حسب المهن نلاحظ ما يأتي:-
• أن معظم العاملين في المهن العلمية والفنية هم من حملة الشهادة الثانوية أو ما يعادلها، حيث وصلت نسبتهم الى (46%)، ويأتي بالمرتبة الثانية حملة الشهادة الجامعية وبلغت نسبتهم (24%) أما خريجي المعاهد المتوسطة فجاءوا بالمرتبة الثالثة وبلغت نسبتهم (16%)

- أن معظم العاملين كأمناء مؤتمرات و العاملين في اللجان الفنية وكبار الإداريين والمشرفين التنفيذيين هم من حملة الشهادة الجامعية وبلغت نسبتهم (36%) و يأتي بالمرتبة الثانية حملة الشهادة الثانوية أو ما يعادلها وبلغت نسبتهم (24%) و أما خريجي المعاهد المتوسطة فجاءوا بالمرتبة الثالثة وبلغت نسبتهم (12%).
- أن معظم الموظفين الإداريين والكتبة هم من حملة الشهادة الثانوية أو ما يعادلها وبلغت نسبتهم (33%) ، و يأتي حملة الشهادة الإعدادية بالمرتبة الثانية وبلغت نسبتهم (20%) حاملين، و(18%) يحملون شهادة المعاهد المتوسطة.
- أن معظم العاملين بالبيع والشراء هم من حملة الشهادة الثانوية أو ما يعادلها وبلغت نسبتهم حوالي (22%) يليهم حاملي الشهادة الإعدادية حوالي (21%) ثم حاملي شهادة ابتدائية وبلغت نسبتهم (13%)
- أن معظم العاملين بالخدمات هم أميون و وبلغت نسبتهم (24%) و إذا أضفنا لهم من يحملون دون الشهادة الابتدائية نسبتهم (13%) تصبح نسبة من هم في مستويات تعليمية منخفضة و دون الابتدائي (37%).
- أن معظم العاملين في مهنة الزراعة هم أميون وبلغت نسبتهم (58%) ، أما نسبة خريجي الابتدائية فبلغت (19%) وبذلك تصبح نسبة من هم في مستوى تعليمي منخفض و دون المستوى الابتدائي (77%) من مجموع العاملين في هذا القطاع الاقتصادي المهم .
- أن حوالي (70%) من العاملين في المهن الإنتاجية هم في مستوى علمي يتراوح بين الشهادة الثانوية والإعدادية وشهادة المعهد المتوسط والابتدائية ، أما من هم في مستويات تعليمية منخفضة و دون الابتدائي فبلغت حوالي (28%) في حين لم تتجاوز نسبة حملة الشهادة الجامعية (2%)
- وبناء على النسب المذكورة يمكن القول أن معظم مخرجات النظام التعليمي (الجامعي والثانوي) يتم استيعابهم عادة في الأنشطة الإدارية وفي المجالات المنخفضة الإنتاجية وهم يتعدون الى حد ما عن المجالات الإنتاجية .

جدول (10) التوزيع النسبي لإجمالي المشتغلين الليبيين حسب المهن خلال الفترة 2000-1990

الحالة التعليمية	أصحاب المهن العلمية والفنية	أمناء المؤتمرات واللجان الفنية وكبار الإداريين والمشررفون التنفيذيون	الموظفون الإداريون والكتبة	العاملون بالبيع والشراء	العاملون بالخدمات	العاملون بالزراعة وتربية الحيوانات والغابات وصيد الأسماك	العاملون بالإنتاج
أمي	0.11	0	0.10	10.86	24.93	58.90	12.76
دون الابتدائية	0.58	0.26	2.40	11.46	13.55	19.79	14.71
ابتدائية	1.51	6.26	10.09	13.73	20.29	7.60	18.60
إعدادية	2.14	11.20	20.70	20.96	19.94	5.50	18.60
معهد متوسط	16.82	12.14	18.25	11.76	7.04	3.96	16.46
ثانوية أو ما يعادلها	46.41	24.18	33.25	21.88	10.50	3.04	15.30
فوق الثانوي	5.27	5.29	3.47	2.36	1.59	0.20	1.60
شهادة	24.80	36.31	11.40	6.81	2.13	0.97	1.92

0.05	0.04	0.03	0.18	0.34	4.36	2.36	جامعية
100	100	100	100	100	100	100	ماجستير ودكتوراه المجموع

المصدر: الهيئة العامة للتوثيق والمعلومات، طرابلس، 2001

ج- من الجدول (11) الخاص بتوزيع المشتغلين حسب الشهادة الجامعية نلاحظ ما يأتي:-
لقد تبنت الدولة منذ بداية السبعينات ضمان توفير فرص العمل للباحثين عن عمل
وللخريجين الجدد من الجامعات في مؤسسات الدولة والشركات المملوكة للدولة وقد شكل
المشتغلون في القطاع العام والشركات المملوك للدولة أكثر من 75% في عام 2003.
• أن معظم حملة الشهادات الجامعية من الليبيين هم من أصحاب التخصصات في العلوم
الاجتماعية، وجاء هذا التخصص في الترتيب الأول بعد أن وصلت نسبتهم الى
(34%)، أما تخصص العلوم الاقتصادية والإدارية فجاء بالترتيب الثاني وبنسبة بلغت
(16.4%) في حين جاءت التخصصات الهندسية بالترتيب الثالث حيث بلغت نسبتهم الى
(14.4%)

• أن معظم العمالة الوافدة هم من أصحاب التخصصات الهندسية حيث جاء هذا التخصص
بالترتيب الأول وبنسبة بلغت (26%) و جاء تخصص الطب العام في الترتيب الثاني
، وبنسبة بلغت (20.5%) ، أما تخصص العلوم الطبيعية فجاء بالترتيب الثالث وبنسبة
بلغت (19.6%) ، و النسب المذكورة تعكس مقدار الفجوة بين جانب الطلب وجانب
العرض من القوى العاملة الليبية ، حيث يتم الاستعانة بالعمالة الوافدة لتغطية هذه
الفجوة وسد النقص في هذه التخصصات التي لم يتمكن النظام التعليمي من توفيرها
وفق الشروط الكمية والنوعية المطلوبة في سوق العمل . وإذا اعتبرنا إن الوظائف التي
تشغل حالياً من قبل العمالة الوافدة تعبر عن طبيعة الطلب المتوقع على العمالة الليبية
في المستقبل في كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص ، فإن فرص العمل التي
سنتاح في المستقبل، ستركز في المهن ذات الطبيعة العلمية والتكنولوجية وفي
تخصصات الطب والهندسة والعلوم الزراعية والطبيعية، هذا إلى جانب وجود طلب عالي
في القطاع الخاص على العمالة الماهرة والعمالة العادية

جدول (11) توزيع حسب الشهادة الجامعية خلال الفترة 1990-2000

التخصص	العمالة الليبية	العمالة الوافدة
طب عام	5.5	20.5
هندسية	14.4	26.2
علوم زراعية	4.5	2.4
علوم طبيعية	13.7	19.6
علوم اجتماعية	34.5	16.6
علوم اقتصادية وإدارية	16.4	6.6
تخصص إذاعة مرئية ومسموعة وصحافة	0.2	0.1
نقل جوي وبحري	0.3	0.2
القانون	4.3	0.8
علوم فندقية	0.1	0.5
الشرطة والعلوم العسكرية	1.5	0.2
تخصص علمي غير المبين	4.6	6.3
المجموع	100	100

المصدر: الهيئة العامة للتوثيق والمعلومات ، طرابلس ، 2001

وعليه يمكن تحديد أهم المجالات المتاحة لإحلال العمالة الليبية محل العمالة الوافدة فيما يأتي:-

أ- مهن يصعب إحلالها:

وهي المهن التي لا يمثل الوافدين فيها أي منافسة للمواطنين الليبيين في الوقت الحاضر وليس من المتوقع أن ينافسواهم في المستقبل، وبخاصة في خدمات التنظيف ، وفي قطاع التشييد والبناء ، وتشكل هذه المهن بمجموعها أكثر من مليون فرصة عمل.

ب- مهن يمكن إحلالها ببطء:

وهي مجموعة المهن التي يستعان فيها بالعمالة الوافدة لعدم توفر العدد الكافي من المهارات والخبرات الليبية التي تتطلبها هذه المهن مثل المهندسين ، الأطباء، أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمتخصصين ذوي الخبرات العالية في مجالات متعددة ، وإذا ما تم إقرار وتنفيذ سياسة إحلال سريعة في هذا الشأن دون تقدير كاف لمستويات الإنتاجية والكفاءة فإن ذلك سيؤثر سلباً على مستوى الكفاءة والإنتاجية في القطاع العام وعلى القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وهنا تبرز أهمية سياسات التعليم طويلة المدى التي تتحمل مسئوليتها مؤسسات التعليم حيث يتطلب الأمر تطوير المهارات المماثلة لمهارات العمالة الوافدة وتوفيرها بالأعداد الكافية حتى يتم الإحلال التدريجي لها على المدى الطويل.

3 - مهن يتطلب إحلالها تدريب مهني :

وهذه المهن هي التي لا تحتاج لمستوى عالي من التعليم وإنما تتطلب قدراً مناسباً من التأهيل المهني والتدريب، وتشمل هذه المجموعة الفنيين في مجالات الصيانة والتصليح والكهرباء، وتخصصات التكييف والتبريد و صيانة الحاسبات، ومصممي الأزياء، والنجارين والحدادين وغيرهم من المهن الحرفية الأخرى حيث يشغل الوافدون معظم هذه المهن. وعند الربط بين نتائج تحليل الجداول من (8- 11) نلاحظ ما يأتي:-
- أن الجزء الأعظم من خريجي العلوم الإنسانية والاجتماعية لا يتلاءمون مع احتياجات سوق العمل ويشكلون عبئاً ثقيلاً على هذه السوق، وهذا الأمر يفسر السبب وراء تدخل الحكومة من حين لآخر، لتوظيف هؤلاء الخريجين في أنشطة وفي مجالات تعاني أصلاً من وجود فائض في كوادرها، وللتخفيف من احتمالات ارتفاع معدلات البطالة.
- ترتبط الاتجاهات السائدة في سوق العمل الليبي بالتقاليد والعادات الاجتماعية التي تدفع المواطنين الى العزوف عن العمل في القطاع الخاص وتفضيلهم للعمل في الأنشطة الخدمية الحكومية .

- أن طاقات الاستيعاب للأنشطة الخدمية الحكومية والقطاع العام، قد وصلت حدودها القصوى أو الى نقطة التشبع، من مخرجات التعليم في سوق العمل، بعد أن كانت هذه الأنشطة تعمل خلال العقود الماضية كأنشطة توازن في سوق العمل، وكانت قابليتها الاستيعابية لا تتحدد باحتياجاتها الفعلية ، وإنما بحجم المتبقي من قوة العمل التي لا تستطيع القطاعات الأخرى استيعابها، ومن ابرز هذه الأنشطة أجهزة الإدارة العامة والدفاع و قطاع التعليم والصحة وأجهزة الإدارة العامة الحكومية .

- أن عملية التوظيف في الأنشطة الخدمية الحكومية والقطاع العام لا تجري وفق الاعتبارات الاقتصادية ، فهي لا تهتم بالحساب الاقتصادي للعوائد والتكاليف وإنما تهتم في الغالب بالاعتبارات الاجتماعية.

فعلى سبيل المثال في قطاع التعليم تجد أن أكثر من 20% من قوة العمل التعليمية ، غالبيتهم العظمى من الإناث، في وضع شبه عاطل يتمتعن معه بذات المرتبات والمزايا التي يحصل عليها العضو التدريسي العامل بوقت كامل ، وهذا يعني أن ارتفاع نسبة المعلم/ الطالب ، التي تصل في التعليم الثانوي إلى نحو 7/1 ، لا تعود إلى حصول تغير نوعي في التعليم ، بل أن سببها الرئيسي هو تكدر خريجي الجامعات ، من الاختصاصات المختلفة والبعيدة أحيانا عن المجال التدريسي والتربوي، في هذه المرحلة التعليمية المتقدمة، ويعود ذلك إلى سهولة دخولهم إلى قطاع التعليم ، مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى، ذات العلاقة بتخصصاتهم الأكاديمية ، التي لم تعد قادرة على استيعابهم ، أما لوصول طاقاتها الاستيعابية للمشتغلين إلى نقطة التشبع ، أو لعدم اقتناعها بمؤهلاتهم ومستوى تعليمهم وتدريبهم أو نتيجة للنقص في خبرتهم العملية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 1999 ، 128) .

بناءً على النتائج المذكورة يمكن القول أن النسبة الكبرى من مخرجات النظام التعليمي وبخاصة من خريجي العلوم الاجتماعية والإنسانية ، ومعاهد المعلمين والمعلمات ، ومراكز التعليم والتدريب الفني والمهني المتوسط والأساسي، قد ساهمت في تكريس ظاهرة الاختلال في سوق العمل عن طريق تعميقها لحالة التوسع غير الإنتاجي للأنشطة غير السلعية وبخاصة أنشطة الخدمات والأنشطة الهامشية ، حيث عمل هذا التوسع على نقل البطالة المقنعة من القطاع الزراعي نحو قطاع الخدمات وجاء على حساب التدهور النسبي للأنشطة الإنتاجية وبخاصة الزراعة والصناعة التحويلية .

رابعاً: نمط التحول في الطلب على القوى العاملة:

يكشف هيكل القوى العاملة عن نمط التحول الهيكلي للاقتصاد القومي من ناحية ، ونمط التحول في الطلب على القوى العاملة من ناحية ثانية ، والنمط العام للتغيرات في هذا الهيكل هو النمط الذي شهدته الاقتصادات المتقدمة ويسير باتجاه انتقال القوى العاملة من القطاع الزراعي نحو القطاع الصناعي ، ومن ثم نحو قطاع الخدمات ، ويرتبط هذا المسار بوجود قطاع صناعي يتميز بالديناميكية والكفاءة ، فامتلاك الدول المتقدمة للجهاز الإنتاجي الأفضل والأعلى إنتاجية مكنها من استيعاب أفضل العاملين وأكثرهم كفاءة وإنتاجية، وهذا الأمر ساعدها على ترشيد استخدام القوى العاملة والقدرات الإنتاجية المتاحة، (Chenery, 1979,12).

أن هذه العملية صعبة التحقق في معظم الاقتصادات النامية، بضمنها الاقتصاد الليبي بسبب ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي للقطاع الصناعي ، وارتباط حلقاته الأساسية بالصناعة الأجنبية في الدول المتقدمة، كما أن تبني الأنماط كثيفة الرأسمال قد ساهم في أضعاف القدرات المحلية على التكيف والابتكار، وفي تدني الاهتمام بعمليات البحث والتطوير والتدريب والتعليم ، فضلاً عما أضافه من جمود نسبي على قدرات القطاع الصناعي التحويلي على استيعاب المشتغلين . (جلال ، 24، 1987).

و يمكن متابعة نمط التحول في هيكل القوى العاملة وفي نمط الطلب على العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي في الجدول (12) ومنه نلاحظ أن قطاع الخدمات قد جاء في المرتبة الأولى من حيث استيعابه للقوى العاملة، حيث بلغ متوسط مساهمته النسبية في استيعاب المشتغلين الى حوالي 38% خلال الفترة (1970-2004) وشهدت هذه النسبة ارتفاع ملحوظا خلال الفترة الأخيرة فوصل في العام 2004 الى 52.4% و جاء هذا الارتفاع نتيجة لتراجع دور القطاعات السلعية في استيعاب القوى العاملة وبخاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية، وجاء قطاع الزراعة في الترتيب الثاني من حيث استخدامه للقوى العاملة ، حيث بلغ متوسط مساهمته النسبية في استيعاب المشتغلين 18.1% خلال الفترة (1970-2004) ، أما قطاع البناء والتشييد فجاء بالمرتبة الثالثة ، حيث بلغ متوسط مساهمته النسبية في استيعاب المشتغلين حوالي 13% ، وأحتل قطاع الصناعات التحويلية المرتبة الرابعة حيث بلغ متوسط مساهمته النسبية في استيعاب المشتغلين حوالي 9% ، وأحتل قطاع النقل والمواصلات المرتبة الخامسة حيث بلغ متوسط مساهمته النسبية في استيعاب المشتغلين حوالي 8% أما قطاع النفط والغاز والتعدين فبالرغم من مساهمته بالنصيب الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه قطاع يتميز باعتماده على الأساليب الإنتاجية كثيفة الرأسمال، كما أنه يعتمد على نوع معين من المهارات لذلك ظلت حصته من إجمالي القوى العاملة منخفضة وثابتة تقريبا ولم تطرأ عليها تغييرات مهمة خلال فترة البحث إذ بلغ متوسط مساهمته النسبية في استيعاب المشتغلين حوالي 2.1% خلال نفس الفترة .

وقد ظلت هيمنة القطاع العام على سوق العمل في ليبيا خلال الفترة (1970-2004) ، فإن اتجاهات الطلب على العمل ، قد تأثرت بشكل رئيسي بتوجهات السياسة الاقتصادية التي تأثرت بدورها بظروف الموازنة العامة التي تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية وبناءا على ذلك يمكن أن نميز بين فترتين رئيسيتين :-
-الفترة الأولى (1970-1985) وهي الفترة التي شهدت ظروف الفورة النفطية وارتفاع حجم الإيرادات المتحققة من قطاع النفط وما تلاها من زيادة في التخصيصات الاستثمارية لجميع الأنشطة الاقتصادية، لتنفيذ توجهات السياسة الاقتصادية التي نصت عليها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثلاث وهي خطة(1973-1975) وخطة (1976-1980) وخطة (1980-1985) وكان من أبرز ملامح هذه الفترة الزيادة الكبيرة في الطلب على القوى العاملة من قطاع التشييد ، التي تمت تغطيتها بالاستعانة بفائض القوى العاملة في القطاع الزراعي وبالعمالة الوافدة، ويمكن ملاحظة هذا التحول الذي طرأ في نمط الطلب على القوى العاملة في هذه الفترة من متابعة النسب الواردة الجدول (10) ومنه نلاحظ بوضوح أن الانخفاض في حصة القطاع الزراعي في مجموع المشتغلين من (29.1%) في العام 1970 إلى (19.7%) في العام 1980 الذي جاء بشكل أساسي لصالح قطاع التشييد الذي ارتفعت حصته النسبية في مجموع المشتغلين بنفس النسبة تقريبا من (11.3%) إلى (19.2%) خلال نفس الفترة، من جانب آخر نلاحظ أن هذه الفترة شهدت زيادة ملحوظة في الطلب على العمالة الوافدة التي ارتفعت حصتها النسبية في مجموع المشتغلين من (11.5%) في العام 1970 إلى (28%) خلال الفترة (1980-1985).

- الفترة الثانية (1990-2004) وهي الفترة التي شهدت ظروف انكماش إيرادات النفط بسبب تراجع الطلب عليه و تدهور أسعاره في الأسواق الدولية فضلاً عن رغبة صانعي السياسة الاقتصادية بترشيد استخدامه في ظل تلك الظروف الدولية غير المواتية، وقد انعكس هذا التراجع في إيرادات النفط بشكل عجز كبير في الموازنة العامة فقد دفع القصور في النمو الاقتصادي من جهة، وازدياد عجز الموازنة من جهة ثانية إلى اعتماد هذا النوع من السياسة الانكماشية التي تقوم على تخفيض الأنفاق الاستثماري الموجه نحو القطاعات السلعية بشكل عام، وتعمل على توسيع دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي لتشجيعه ليصبح محركاً للتطور وخلق فرص العمل. وفي ظل هذه الظروف كان قطاع التشييد هو أكثر القطاعات تأثراً بهذا النوع من السياسات الانكماشية، وبما أن هذا القطاع كان أكثر القطاعات الإنتاجية استيعاباً للعمالة وبخاصة الوافدة منها، لذا فإن إمكانات هذا القطاع على استيعاب المشتغلين شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال الفترات اللاحقة (1990-2004) ونتيجة لتلك الظروف بدأت الحكومة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتقليص العمالة الوافدة فانخفضت نسبتها من (28%) خلال الفترة (1980-1985) إلى (13.6%) خلال الفترة (1990-1995) واستمر هذا التراجع إلى أن وصلت هذه النسبة إلى (3.6) في العام 2004. وبشكل عام يمكن القول أن الانخفاض في معدلات الأنفاق الاستثماري الموجه نحو القطاعات السلعية الأساسية وبخاصة الزراعة والصناعة التحويلية والتخلي عن تبني الخطط التنموية الإستراتيجية فضلاً عن التحول الذي طرأ على السياسة الصناعية في تلك الفترة الذي تمثل بالدعوة إلى تشجيع الأنشطة التصديرية كبديل عن الأنشطة المعوضة عن الاستيراد والدعوة إلى إعادة هيكلة للمنشآت الصناعية القائمة حالياً، وقد ترتب على هذه التوجه الجديد انخفاض في درجات استغلال الطاقات الإنتاجية القائمة وخاصة في الأنشطة الصناعية المعوضة عن الاستيراد التي يعتمد استغلال الطاقات الإنتاجية فيها على استمرار تدفق المدخلات الإنتاجية المستوردة. (الربيعي 31، 2003)

أما القطاع النفطي فظل يفرض شروط صارمة في التوظيف كالخبرة، والمؤهلات التعليمية والتدريبية العالية، وإتقان اللغة الإنجليزية، مما عقد من مهمة القوى العاملة المحلية في الحصول على فرصة عمل في هذا القطاع ويزداد الأمر صعوبة في ظل وجود منافسة الكوادر الأجنبية والعربية التي تتمتع بالمؤهلات المرغوبة من قبل هذا القطاع، ورغم أن هذا القطاع يساهم بأكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، فهو لا يستوعب أكثر من 2% من إجمالي القوى العاملة، في حين أن قطاع الخدمات يساهم بأقل من 20% في الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب أكثر من 50% من القوى العاملة، أن هذه النتيجة تؤكد على أن انتقال البطالة المقنعة من القطاع الزراعي نحو قطاع الخدمات وفي ظل هذه الظروف باتت فرصة مخرجات النظام التعليمي في التوظيف في الأنشطة الإنتاجية الرئيسية ضعيفة، ودفع هذا الأمر قسم كبير من القوى العاملة إلى البحث عن أنشطة تتناسب مع مؤهلاتها التعليمية والتدريبية المتواضعة نسبياً، فتوجهت نحو أنشطة الخدمات العامة الحكومية وبخاصة قطاع التعليم والأمن والدفاع التي أصبحت مجال الاستيعاب الرئيسي لهؤلاء المشتغلين، أما القسم الذي توجه نحو القطاع الخاص فتم استيعابه في الأنشطة الهامشية المنخفضة الإنتاجية، لذا ارتفعت مساهمة الأنشطة

الخدمية من حوالي (34%) خلال الفترة (1985-1980) واستمرت هذه النسبة تأخذ اتجاهها تصاعدياً الى أن وصلت الى (52.4) في العام 2004.

جدول (12) التوزيع النسبي لاجمالي المشتغلين حسب الأنشطة الاقتصادية في ليبيا للفترة 2004-1970 (نسب مئوية)

2004 - 1970	2004	2000	1995- 1990	1985- 1980	1970	القطاعات الاقتصادية
18.1	7.1	16.6	18.1	19.4	29.1	الزراعة
2.1	2.7	2.8	1.7	1.5	2.1	استخراج النفط والغاز
1.1	2	0.9	0.9	1	0.9	التعدين والمحاجر
9.2	11.8	11.7	10.2	7.8	4.7	الصناعات التحويلية
2.7	3.5	2.8	2.9	2.6	1.9	الكهرباء والغاز والمياه
12.7	3.1	15.4	14.7	19.2	11.3	التشييد والبناء
6.7	11.1	4.8	5.6	5.2	7	التجارة والفنادق والمطاعم
7.7	3.8	9.9	8.3	8.5	8.1	النقل والمواصلات
1.9	2.6	2.3	1.7	1.4	1.4	المال والتأمين والمصارف
10.1	15	8.2	9.6	9.6	8.2	الإدارة العامة
15.8	25.1	13.7	15.3	12.3	12.8	الخدمات التعليمية
6.6	10.9	6	5.9	5.7	4.5	الخدمات الصحية
5.1	1.4	5	5.4	6.2	8	خدمات أخرى
37.6	52.4	32.9	36.2	33.8	33.5	مجموع الخدمات
86.1	96.4	87	86.4	72	88.5	مواطنون
13.9	3.6	13	13.6	28	11.5	وافدون
100	100	100	100	100	100	مجموع التوظيف

المصدر : تقارير المصرف المركزي للسنوات المذكورة

خامساً : الإنتاجية :

تم التعرف على إنتاجية عنصر العمل في ليبيا، بقسمة المساهمة النسبية للقطاع المعني في الناتج المحلي على مساهمته النسبية في التشغيل ، فإذا كانت النسبة ، أقل من واحد دل ذلك على أن الاتجاه التشغيلي للقطاع أكبر من الاتجاه الانتاجي للقطاع، وبالتالي يمكن الحكم عليه بأنه قطاع منخفض الإنتاجية اما اذا كانت النسبة الناتجة أكبر من واحد فإن هذا يشير الى الاتجاه الانتاجي للقطاع أكبر من الاتجاه التشغيلي، وبالتالي يمكن

الحكم عليه بأنه قطاع مرتفع الانتاجية ، أما اذا كانت النسبة الناتجة، تساوي الواحد الصحيح فإن هذا يؤكد على الاتجاه التشغيلي للقطاع متعادل مع الاتجاه الانتاجي (حنا، 93، 1990).

وعند تطبيق الصيغة المذكورة تم التوصل الى الحقائق الواردة في الجدول (13) ومن مراجعة المساهمات النسبية للانشطة الاقتصادية في كل من الناتج المحلي والتشغيل و انتاجية العمل يتضح بأن هناك حالة من التباعد المستمر بين التغيرات التي تحصل في انتاجية العمل وتلك التي تحصل في التشغيل وان الاتجاه العام لانتاجية عنصر العمل، يشير الى ان التغيرات في القيمة المضافة للانشطة الاقتصادية تتجه نحو الابتعاد عن التغيرات في التشغيل، في كل من الانشطة المرتفعة الانتاجية كقطاع النفط من ناحية والانشطة المنخفضة الانتاجية كقطاع الخدمات والقطاع الزراعي من ناحية ثانية ، باستثناء بعض القطاعات التي شهدت حالة من التقارب بين التغيرات التي تحصل في القيمة المضافة والتغيرات في التشغيل كنتيجة لتعادل الاتجاه التشغيلي مع الاتجاه الانتاجي في تلك القطاعات، ومن الجدول المذكور نلاحظ أن :-

-القطاعات التي تميزت بقابليات استيعاب مرتفعة للمشتغلين قد حققت أدنى المستويات في الإنتاجية فقطاع الخدمات جاء في الترتيب الأخير بمتوسط إنتاجية قدره 0.47، رغم أن هذا القطاع يحتل الترتيب الأول من حيث استيعابه للقوى العاملة، و سبقه القطاع الزراعي بفارق طفيف بمتوسط إنتاجية قدره 0.48، رغم أنه يحتل الترتيب الثاني من حيث استيعابه للقوى العاملة، أما القطاع الذي احتل الترتيب الثالث من حيث استيعابه للقوى العاملة، فهو التشييد بمتوسط إنتاجية قدره 0.79.

-أن القطاعات التي تستوعب حوالي 85% من القوى العاملة في ليبيا هي قطاعات منخفضة الإنتاجية يأتي في مقدمتها قطاع الخدمات والزراعة .أما النسبة المتبقية من القوى العاملة وهي 15% فتعمل في قطاعات مرتفعة الإنتاجية نسبيا في مقدمتها قطاع النفط الذي احتل الترتيب الأول بمتوسط إنتاجية بلغ حوالي 21% رغم احتلاله للترتيب الأخير في استيعاب المشتغلين .

وبما أن قطاع الخدمات هو المجال الرئيسي لاستيعاب مخرجات التعليم لذا فإن هذه الكوادر تعمل في أدنى القطاعات إنتاجية، وهذا التوجه يتعارض مع هدف الكفاءة الاقتصادية وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية.

جدول (13) نسب مساهمة الأنشطة الاقتصادية في ليبيا في إنتاجية العمل والتشغيل خلال الفترة (1970-2004)

متوسط التشغيل	متوسط الإنتاجية	2004	2000	1990-1995	1980-1985	1970	النشاط
2004-1970	2004-1970						
18.1	0.48	1.17	0.6	0.39	0.17	0.09	الزراعة
2.2	20.59	11.41	8.36	17.65	35.47	30.05	النفط
1.1	0.96	0.95	1.56	1.67	0.5	0.11	تعديين ومحاجر
9.2	0.5	0.34	0.56	0.75	0.47	0.36	التحويلية
2.7	0.52	0.6	0.71	0.69	0.35	0.26	الكهرباء
12.7	0.79	2.16	0.31	0.37	0.49	0.6	التشييد
6.7	1.35	1.08	1.94	2.04	1.17	0.51	التجارة

النقل	0.42	0.59	1.04	1.35	2.47	1.17	7.7
المال	0.71	2	2.06	1.3	0.85	1.39	1.9
الخدمات	0.38	0.37	0.54	0.69	0.37	0.47	37.6

المصدر : أحتسبت النسبة بناءاً على البيانات الواردة في تقارير المصرف المركزي للسنوات المذكور

سادساً : البطالة:

البطالة حسب التعريف الذي تعمل به منظمة العمل الدولية هو "أفراد قوة العمل الراغبين في العمل وفق الأجور السائدة والباحثين عنه والذين لا يجدونه". وتشكل البطالة أحد مؤشرات اختلال التوازن في سوق العمل كنتيجة لوجود فرق بين عرض العمل والطلب عليه وهي مؤشر على وجود الهدر في استخدام الموارد البشرية.(منظمة العمل العربية، 2005).

ويعاني الاقتصاد الليبي من وجود أنواع مختلفة من البطالة في مقدمتها البطالة البنوية: سببها هي أن العمالة المتاحة لا تتمتع بالمهارات المطلوبة في سوق العمل، الى جانب التغيرات الهيكلية التي طرأت على أساليب الإنتاج وفي توجهات السياسة الاقتصادية و انعكست على أنماط الطلب على القوى العاملة وهي تعتبر أشد تأثيراً على الاقتصاد وتتطلب معالجات من قبل الدولة وعادة ما يتم علاجها عن طريق التدريب والتأهيل ، الى جانب البطالة المقنعة المنتشرة في الأجهزة الحكومية بسبب التزام الدولة بتعيين الخريجين، كما شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات البطالة السافرة التي بلغت في العام 1995 نسبة 11% من القوى العاملة ثم ارتفعت في العام 2004 لتصل الى 17.5% و تراجع قليلاً في العام 2005 لتصل الى 17.2% وكما يتبين من الجدول (14) وتركزت هذه البطالة بشكل أساسي بين الشباب في الفئة العمرية (15- 24) وبشكل خاص بين الإناث حيث بلغت نسبتها 34.26% أما لدى الذكور فبلغت نسبتها 28.34% ولدى الجنسين 27.35%، وتؤكد النسب المذكورة على تفاقم معدلات البطالة وبوجه خاص بين الشباب وحاملي الشهادات العلمية وكما يتبين من الجدول (15).

جدول (14) أعداد و نسب البطالة السافرة في ليبيا خلال الفترة (1995-2005)

السنة	أعداد البطالة السافرة	معدل البطالة %
1995	119532	11.2
2004	308171	17.5
2005	286485	17.2

المصدر: منظمة العمل العربية "الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية 2005"

الجدول (15) معدلات البطالة لدى الشباب (15- 24) سنة حسب الجنس في ليبيا في العام 2005

السنة	الذكور %	الإناث %	كلا الجنسين %
2005	28.34	34.26	27.35

مصدر: منظمة العمل العربية "الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية 2005"

سابعاً: الاستنتاجات والمقترحات أولاً / الاستنتاجات

توصلت الدراسة الى أن هيمنة القطاع العام على عملية التوظيف وضعف الأهمية النسبية لمشاركة القطاع الخاص في سوق العمل الليبي ، ساهمت في تعميق حالة الاختلال بين جانب العرض وجانب الطلب في سوق العمل وأدت الى الابتعاد عن حالة التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، مما أدى الى ارتفاع معدلات البطالة المقنعة فضلاً عن البطالة السافرة ، وانخفاض إنتاجية القوى العاملة، وظهور عدد من الاختلالات في تركيبة القوى العاملة من حيث الكم والكيف.

وتتضح الاختلالات في النواحي الكمية وفي توزيع القوى العاملة بين القطاع العام والخاص، واختلال في توزيعها بين الأنشطة السلعية والخدمية، و الاختلال في معدلات مساهمة المرأة الليبية بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، اختلال كمي بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل، أما الاختلالات في النواحي النوعية فتتضح في اختلال المستوى المهني حيث تتركز العمالة الليبية في المهن الإدارية والكتابية ويقل وجودها في المهن الحرفية والإنتاجية. والاختلال على المستوى التعليمي من حيث ندرة بعض التخصصات العلمية كالطب والهندسة والصيدلة، وكثرة التخصصات الإنسانية. والاختلال بين الشروط المطلوبة والمؤهلات المعروضة في سوق العمل وفي مستوى الخبرة و الكفاءة الإنتاجية في بعض المجالات ، وترتبط هذه المجموعة من الاختلالات بوجود عدد من المشكلات من أهمها ما يأتي :-

1-تركيز السياسات التعليمية على عنصر التوسع الكمي، وضعف الاهتمام بتطوير الجوانب النوعية للتعليم.

2-تراجع التخصصات الاستثمارية الموجهة نحو جميع الأنشطة الاقتصادية وبضمنها قطاع التعليم، نتيجة تراجع إيرادات النفط وارتفاع نسب العجز في موازنة الحكومة ، أدى الى التركيز على تلبية متطلبات الشق الجاري من الأنفاق (المتمثل أساساً في مرتبات المعلمين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات)، وسبب ذلك هو انخفاض كفاءة الأنفاق على التعليم وتدني العائد المتحقق من الناتج التعليمي ومن أبرز دلالات ذلك :-
أ- ارتفاع نسبة الفاقد في التعليم (الرسوب) وتدني التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية للتلاميذ.

ب- تدني مستوى تأهيل المعلمين وعدم مواكبة المناهج للتطورات المعرفية والعلمية والتكنولوجية .

ج-التوسع في الكليات النظرية الإنسانية والاجتماعية .

3- أن توجهات السياسة التعليمية في الاقتصاد الليبي هي متغير تابع لظروف الموازنة العامة وظروف الإيرادات النفطية .

4- من مراجعة ترتيب مساهمة الأنشطة الاقتصادية في إنتاجية العمل والتشغيل تبين أن القطاعات التي تستوعب حوالي 85% من القوى العاملة في ليبيا هي قطاعات منخفضة الإنتاجية يأتي في مقدمتها قطاع الخدمات والزراعة، أما نسبة 15% المتبقية من القوى العاملة فتعمل في قطاعات مرتفعة الإنتاجية نسبياً يأتي في مقدمتها قطاع النفط حيث احتل الترتيب الأول بمتوسط إنتاجية بلغ حوالي 21% رغم أن هذا القطاع هو الترتيب الأخير في استيعاب المشتغلين. وبما أن قطاع الخدمات هو مجال الاستيعاب الرئيسي لمخرجات النظام التعليمي فهذا يعني أن تلك الكوادر تعمل في أدنى القطاعات إنتاجية، وهذا الأمر يتعارض مع هدف الكفاءة الاقتصادية المتمثل بتحقيق الاستغلال الأمثل لتلك الموارد.

5- أدت صعوبة تحقيق الموائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في ليبيا الى ظهور أنواع مختلفة من البطالة في الاقتصاد الليبي في مقدمتها البطالة المقنعة المنتشرة في الأجهزة الحكومية بسبب التزام الدولة بتعيين الخريجين، كما شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات البطالة السافرة التي بلغت نسبتها في العام 1995 أكثر من 11% من القوى العاملة ثم ارتفعت بشكل كبير في العام 2004 لتصل الى 17.5% ثم تراجعت قليلاً في العام 2005 لتصل الى 17.2% وتركزت هذه البطالة بشكل أساسي بين الشباب في الفئة العمرية (15- 24) وبشكل خاص بين الإناث حيث بلغت نسبتها 34.26% أما لدى الذكور فبلغت نسبتها 28.34% ولدى الجنسين 27.35%، و تؤكد النسب المذكورة على تفاقم معدلات البطالة وبوجه خاص بين الشباب وحاملي الشهادات العلمية.

ثانياً /المقترحات

أن أي رؤية مستقبلية تهدف الى إعادة صياغة العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل الليبي ينبغي أن تراعي المقترحات الآتية :-

1- ضرورة اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بتصحيح الاختلال الحالي بين التوسع في التخصصات الإنسانية والتخصصات العلمية، ومراعاة احتياجات سوق العمل من الكوادر الفنية المتخصصة.

2- تدعيم نظام المعلومات عن القوى العاملة وتنشيط دور مكاتب التشغيل التي تتولى مهمة التنسيق بين الأجهزة الحكومية والأنشطة الاقتصادية لتحديد احتياجات سوق العمل من مختلف التخصصات والمهن الجديدة.

3- ضرورة العمل على إعادة تأهيل قوة العمل المتكدسة في قطاعات الخدمة المدنية والقطاع العام وتوزيعها على المواقع الإنتاجية وتخليص سوق العمل من البطالة المقنعة.

- 4- ضرورة إجراء تنسيق مستمر بين تخطيط التعليم وتخطيط القوى العاملة والتخطيط الاقتصادي لصياغة المقترحات الكفيلة بتحقيق نوع التوافق بين شروط سوق العمل ومخرجات النظام التعليمي.
- 5- ضرورة الاهتمام برفع نوعية التعليم ورفع كفاءته الداخلية وعدم التركيز على التوسع الكمي.
- 6- العمل على وضع الإستراتيجيات والسياسات الحكومية التي تدعم دور القطاع الخاص.
- 7- النهوض بدور الصناعات الصغيرة لزيادة قابليتها على استيعاب القوى العاملة .
- 8- إتاحة فرص التدريب لتأهيل القوى العاملة لممارسة المهن الإنتاجية التي يوفرها القطاع الخاص.
- 9- بذل الجهود لتطوير آليات عمل القطاع الخاص غير المنظم ، ليكون قادراً على استيعاب الأعداد الإضافية من القوى العاملة، وامتصاص جزء من البطالة التي تنتج عن إعادة الهيكلة الاقتصادية .

المراجع

1. الزهراني، سعد عبد الله (2002). موانع التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. الرياض: مطابع وزارة الداخلية.
2. الحاج، حسن (2003) " مؤشرات سوق العمل" المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، سلسلة جسر التنمية ، العدد السادس عشر أبريل، السنة الثانية.
3. الشريف، علي مصطفى (2000) " التوسع في التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل" مجلة البحوث الاقتصادية ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، العدد الأول والثاني، 2000، ص ص 81-83.
4. الفارس ، سليمان خليل (1996) " السياسات الإدارية العامة لتنمية الموارد البشرية" مجلة البحوث الاقتصادية ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، العدد الأول والثاني، 1996، ص ص 19-25.
5. الربيعي، فلاح خلف (2003) " القطاع الصناعي التحويلي وعملية إعادة الهيكلة في الاقتصاد الليبي " بحث منشور في مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، العدد 30-31 ، خريف 2003.
6. العربي، اشرف (2007) " رأس المال البشري في مصر ، المفهوم والقياس " بحث منشور في مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، العدد 39 ، صيف 2007 .
7. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "تفعيل دور العمالة الخليجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدول مجلس التعاون" ورقة قدمت الى ورشة العمل "حول دور العمالة الخليجية في التنمية الاقتصادية " في قطر خلال الفترة 8-10 إبريل 2000.

8. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2006) "تنمية القوى البشرية في الوطن العربي في مجالات التربية والثقافة والعلوم ومحو الأمية " تونس.
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات(1999) " تقرير التنمية البشرية في ليبيا 1999 "طرابلس.
10. حنا ، ماهر بتر (1990) " عرض وتقييم لبعض مؤشرات تقدير فعالية التنمية الاقتصادية مع الإشارة الى التنمية الليبية "مجلة البحوث الاقتصادية ،مركز بحوث العلوم الاقتصادية،بنغازي، العدد الثاني، 1990.
11. عبد الخالق، أسامة علي (2005) " " الصعوبات التي تعوق المواعمة بين سياسات التعليم والتدريب المهني والتشغيل " منظمة العمل العربية،الندوة القومية حول متطلبات أسواق العمل العربية في ضوء المتغيرات الدولية المنعقد في القاهرة في الفترة من14-16/6/2005.
12. وغنيمة ، محمد متولي " تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر أساليب جديدة"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2001، ص 208.
13. فنيش ، أحمد (معد)"التعليم العالي في ليبيا" الهيئة القومية للبحث العلمي في ليبيا، طرابلس،1998ص ص70-77.
14. فرهنگ جلال(معد) (1987)" حيازة التكنولوجيا المستوردة من اجل التنمية الصناعية "مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ص20-24.
15. فرجاني، نادر (1998). التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية. مجلة المستقبل العربي، العدد237. نوفمبر 1989، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
16. كعبية ، محمد سالم و المجبري ،خديجة عبد الكريم" السياسات السكانية ودورها في التأثير على الهيكل العمري للسكان الليبيين وعرض العمل " المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا ، مركز البحوث والاستشارات ، جامعة قار يونس 2006 ،
17. منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي (2005)" مواجهة مشكلة البطالة من خلال سياسات وبرامج توظيف الوظائف "ورشة عمل حول " توظيف الوظائف وتنقل الأيدي العاملة العربية " (القاهرة،20-22 نوفمبر / تشرين الثاني 2005.
18. B. H..Chenery and others(1979) " **Structural change and development policy**" Oxford University press,
19. معروف، هوشيار (2004)" دراسات في التنمية الاقتصادية، استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي " دار الصفاء للنشر ، عمان .
20. وديع ، محمد عدنان (2002)" التعليم وسوق العمل ، ضرورات الاصلاح ، الكويت" المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،
21. ACHY ,Lahcen " Labor Market and Growth in Morocco "April (2002) 2002

http://www.gdnet.org/pdf2/gdn_library/global_research_projects/explaining_growth/Morocco_labor_markets_final.pdf

Harbison, F., C. A. Myers.(1964). Education, manpower and economic growth , Strategies of human resource development. New York: McGraw-Hill .Book Company

مذكور في " الاستثمار في رأس المال البشري " مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، 2007،

<http://www.riyadhchamber.com/doc/Asthtmar.doc>،